

منتدى المنافسة العربى



















لواقع والآفاق

عربية تنافسية

ناتالي خالد، مسؤولة الاقتصادية - "الإسكوا"







قوانين المنافسة في الدول العربية







قوانين المنافسة في الدول العربية

بحسب تصنيف تقرير الأُطر التشريعية لبيئة الأعمال في البلدان العربية:

• الإطار القانوني لمعظم قوانين المنافسة يتراوح بين متوسط و متطور.









مراتب الإطار التشريعي للمنافسة، نظرة عامة على البلدان

قوي جدآ	قوي	متطوّر	متوسط	ابتدائي	ضعيف	ضعيف جدآ	
•	•		•	•	•	•	بلدان مجلس التعاون الخليجي
0			•				الإمارات العربية المتحدة
0	_0_	•					البحرين
0-		•					عُمان
0		-					قطر
0	•						الكويت
0-	_0_	•					المملكة العربية السعودية
•	•	•	•	•	•	•	المغرب العربي
0				•			تونس
0		-					الجزائر
0	_0_		•				ليبيا
0	•						المغرب





مراتب الإطار التشريعي للمنافسة، نظرة عامة على البلدان

	ضعيف جدآ	ضميف	ابتدائي	متوسط	متطوّر	قوي	قوي جدآ
المشرق العربي		-	•				•
الأردن الجمهورية العربية السورية العراق دولة فلسطين لبنان مصر							
البلدان العربية الأقل نموآ			-	•	-		•
جزر القمر جيبوتي السودان الصومال موريتانيا اليمن							





قوانين المنافسة في الدول العربية

- العلاقات التجارية مع المناطق الأخرى خلقت الدافع الرئيسي للعديد من الدول العربية لاستبدال اعتمادها على قوانينها القديمة واعتماد تشريعات المنافسة.
- معظمها مازالت تشوبها العديد من النقائص على العديد من المستويات. فعلى المستوى التشريعي، تسمح العديد من القوانين الوطنية بمواصلة الممارسات الغير تنافسية في بعض القطاعات.
- وعادة ما يتم اعتماد سياسات تحديد الأسعار القصوى دون الأخذ بعين الاعتبار لأسباب هذا الارتفاع وأثر هذه السياسات على دخل المنتجين ومردودية الشركات الصغيرة والمتوسطة.
 - تتميز معظم قوانين المنافسة في العديد من الدول العربية بغياب إجراءات



قوانين المنافسة في اتفاقيات التجارة العربية









الأهداف الرئيسية



المنافسة في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية







المنافسة في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية

- الإعلان الوزاري لجولة الدوحة يعتبر تطورا هاما في تنمية العلاقات التجارية العالمية.
- القناعة بأهمية سياسات المنافسة في تسهيل التجارة العالمية ليست بجديدة في مفاوضات منظمة التجارة العالمية.
- مستوى التقدم في تضمين أحكام خاصة بسياسات المنافسة في الاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف ضعيفاً وغائباً في بعض الحالات.





المنافسة في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية











قوانين المنافسة في اتفاقيات التجارة العربية بين واقع الدول ومتطلبات التكامل الإقليمي





اتفاقيات التجارة الحرة التي تشمل الدول العربية

- معظمها لا تحتوي على أية أحكام ملزمة لتفعيل قوانين المنافسة حسب المعايير الدولية المتعارف عليها.
 - التركيز كان أساسا على رفع القيود على التجارة وخاصة تجارة السلع الصناعية فيما بقيت العديد من القطاعات الأخرى، وخاصة الزراعة والخدمات، تخضع لحزمة من القيود الجمركية والغير جمركية.
 - قد تم ادخال بعض أحكام المنافسة في اتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية لكن بصفة محدودة مقارنة بتلك المعتمدة في معاهدة المجموعة الأوروبية. ركزت البنود الخاصة بالمنافسة على القضايا المتعلقة بالسلوكيات الغير تنافسية وإساءة استخدام الهيمنة في السوق.
 - تم الاشارة بدقة الى المنافسة في اتفاقيات التجارة الحرة بين الدول العربية والاتحاد الأوروبي فقط فيما يتعلق بآليات ولوج السوق للسلع ومسدي



اتفاقيات التجارة الحرة التي تشمل الدول العربية

- تعتبر أهم قرار لتطوير التكامل الاقتصادي العربي فهي تفتقد الى أي قوانين أو التزامات خاصة بقوانين المنافسة ومقاومة الاحتكارات.
- فلم تكن توجد في الدول الأعضاء قوانين للمنافسة وتنظيم الاحتكارات باستثناء تونس والمغرب، والجزائر، فيما كانت معظم بقية الدول بصدد اعداد قوانين مماثلة.
- تقتصر مقاومة الممارسات المنافية للمنافسة على آليات دخول الأسواق للسلع ذات المنشأ من الدول الأعضاء دون التعمق في أحكام أكثر شمولية لقضايا المنافسة في اتفاقيات التجارة الحرة بين بعض الدول العربية والولايات المتحدة الأمريكية.
- تمنع اتفاقية السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا) والتي تضم ستة دول عربية حسب المادة 55، أي اتفاق بين الشركات أو







حوصلة وتوصيات

تبرز أهمية تفعيل وتطوير قوانين المنافسة في الدول العربية فبالرغم من أن الدراسة التحليلية لتقييم الأرباح الاقتصادية لتقليص قوة السوق القطاعية قد اقتصرت على دولة الكويت، فإن التوصيات الخاصة بدفع دور المنافسة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة يمكن أن تشمل جميع الدول العربية. يمكن تلخيص هذه التوصيات في الآليات الأساسية التالية:

آليات لتحسين بيئة الأعمال

بتبسيط نظام التراخيص الإدارية من خلال تطوير وتنفيذ إصلاحات دقيقة ومفصنة.

رفع الحواجز التمييزية للدخول الى الأسواق المحلية لتحقيق المساواة بين القطاع الخاص والقطاع العام .

اصلاح قوانين المنافسة

لتصبح أكثر فاعلية وتتمتع بآليات إنفاذ لتجنب أن يؤدي فتح الأسواق انعربية إنى امتيازات إضافية ننشركات الأجنبية خارج الاتفاقيات المنظمة دون شرط المعاملة بالمثل في الدول الشريكة.

أن مراجعة القواعد الخاصة بالمشتريات الحكومية في العديد من القطاعات







ا شكراً لكم Thank you



